الأمم المتحدة

CCPR/C/SR.2951

Distr.: General
19 April 2013
Arabic
Original: English

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

الدورة السابعة بعد المائة

محضر موجز (جزئي)* للجلسة ٢٩٥١

المعقودة في قصر ويلسون، جنيف، يوم الاثنين ١١ آذار/مارس ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة **كونرز** (رئيسة شعبة الإجراءات الخاصة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان)

ثم: السير نايجل **رودلي**

المحتويات

افتتاح الدورة، وبيان رئيسة شعبة الإجراءات الخاصة بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

أداء أعضاء اللجنة المنتخَبين الجدد للتعهد الرسمي وفقاً للمادة ٣٨ من العهد

انتخاب الرئيس وأعضاء مكتب اللجنة الآخرين

إقرار جدول الأعمال

المسائل التنظيمية ومسائل أخرى، بما في ذلك اعتماد تقرير الفريق العامل لما قبل الدورات المعني بالبلاغات الفردية

* لم يُعد محضر موجز للجزء المتبقي من الجلسة.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وعرضها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسال هذه التصويبات *في غضون أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة* إلى وحدة تحرير الوثائق: Editing Unit, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.

وتُدرج أية تصويبات لمحاضر الجلسات العامة للجنة في هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة تصدر بُعيد نهاية الدورة.

(A) GE.13-41843 190413 190413

الرجاء إعادة الاستعمال

تولت السيدة كونرز (رئيسة شعبة الإجراءات الخاصة، بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان) رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

افتتاح الجلسة، وبيان رئيسة شعبة الإجراءات الخاصة بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

١- **السيدة كونرز** (رئيسة شعبة الإجراءات الخاصة) قالت، متحدثة باسم مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إن من بين الـ ٤٨ إجراءً خاصاً هناك ٣٦ ولاية مواضيعية، والباقي يُعنى ببلدان أو أقاليم. وتتألف ست ولايات من أفرقة عاملة يضم كل منها خمسة أعضاء، وبذلك يبلغ عدد المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ٧٢ شخصاً. وقد أُنشئت ثلاث ولايات في عام ٢٠١٢، هي: المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس؛ والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إريتريا؛ والخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة. ويُتوقّع أن يواصل مجلس حقوق الإنسان إنشاء ولايات جديدة.

٢- وأضافت قائلة إن المكلفين بولايات أجروا اتصالات ذات طابع سري مع الدول الأعضاء، وفي عام ٢٠١٢ أُرسل ٦٠٣ بلاغات إلى ١٢٧ دولة. ومن المؤسف أن الحكومات لم تقدم ردوداً، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، إلاّ على ما يزيد قليلاً عن ٤٠ في المائة من تلك البلاغات. وقد أجرى المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ٨٠ زيارة إلى ٥٥ بلداً وإقليماً في عام ٢٠١٢.

٣- وقالت إن شعبة الإجراءات الخاصة تواصل البحث عن طرق لتعزيز التعاون بين الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات. وقد شارك بعض المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في سلسلة من حلقات العمل تتعلق بحظر التحريض على الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية، وتُوِّج ذلك باعتماد خطة عمل الرباط. وحدّد المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في تكوين الجمعيات، في تقريره المواضيعي الأول المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٢ (A/HRC/20/27)، أفضل الممارسات لتعزيز وحماية هذين الحقين. وجرى تناول مسألة عقوبة الإعدام في التقريرين اللذين قدمهما إلى الدورة السابعة والستين للجمعية العامة في عام ٢٠١٢ المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً. وشدّد تقرير المقرر الخاص الأخير على ضرورة توخي الحكومات للشفافية فيما يتعلق بالمعلومات المتصلة بفرض وتنفيذ عقوبة الإعدام، كما تناول التقرير مسألة تواطؤ أطراف ثالثة، منها دول مؤيدة لإلغاء عقوبة الإعدام، مع الدول التي تبقي على هذه العقوبة.

٤- وأشارت إلى أن الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي اعتمد تعليقين عامين في عام ٢٠١٢ بشأن النساء والأطفال المتأثرين بالاختفاء القسري. واعتمد الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي المداولة رقم ٩ بشأن تعريف ونطاق الحرمان التعسفي من الحرية في إطار القانون الدولي العرفي. وأطلق الفريق أيضاً قاعدة بيانات تشتمل على جميع الآراء التي اعتمدها.

٥- وفي الوقت الراهن، لا ينبغي أن يؤدي خفض ميزانية المفوضية السامية لحقوق الإنسان بمبلغ ٤,٥ ملايين دولار أمريكي إلى تقليص عدد الوظائف في أمانة اللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

٦- وقد أُثيرت مسائل شتى في الجولة الأخيرة للمشاورات غير الرسمية في سياق العملية الحكومية الدولية المتعلقة بتعزيز نظام هيئات المعاهدات، شملت مسائل الوثائق وخدمات المؤتمرات، وإجراء الإبلاغ المبسط، والبث الشبكي وعقد المؤتمرات بواسطة الفيديو، وعملية الترشيح والانتخاب. ويُتوقَّع أن تقترب تلك العملية من نهايتها في أيار/مايو ٢٠١٣ بعد استكمال جولة أخرى من المشاورات غير الرسمية في نيسان/أبريل.

٧- ومن بين ١٧٢ خبيراً في هيئات المعاهدات، أجاب ٤٥ خبيراً على دراسة استقصائية وُزعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بشأن مدى رضاهم عن خدمات الدعم التي تقدمها الأمانة. وقد صنَّف ٨٣,٧ في المائة من المجيبين على الدراسة الاستقصائية تلك الخدمات بأنها مرضية أو مرضية جداً. ومن المقرر توزيع دراسة استقصائية مماثلة قبل نهاية عام ٢٠١٣. ويُشجَّع الخبراء أيضاً على الإجابة على دراسة استقصائية أخرى ستُوزَّع في وقت قريب، من شأنها أن تسهم في وضع خطط المفوضية السامية لحقوق الإنسان للفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٨.

٨- وأثنت الرئيسة على داعية حقوق الإنسان، الراحل ستيفان هيسل.

أداء أعضاء اللجنة المنتخَبين الجدد للتعهد الرسمي وفقاً للمادة ٣٨ من العهد

٩- **السيدة كونرز** (رئيسة شعبة الإجراءات الخاصة) تحدثت بوصفها الرئيسة مرحبةً بالأعضاء الخمسة الجدد في اللجنة، وهم: السيد ماتادين، والسيد رودريغيث - ريسثيا، والسيدة سيبرت - فور، والسيد شاني، والسيد فردزيلاشفيلي، ودعتهم إلى أداء التعهد الرسمي المطلوب بموجب المادة ١٦ من النظام الداخلي.

١٠- **السيد ماتادين، والسيد رودريغيث - ريسثيا، والسيدة سيبرت - فور، والسيد شاني، والسيد فردزيلاشفيلي** أدوا التعهد الرسمي التالي: "أتعهد رسمياً بأن أؤدي واجباتي كعضو في اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بنزاهة وبما يمليه عليّ الضمير".

انتخاب الرئيس وأعضاء مكتب اللجنة الآخرين

١١- **السيدة شانيه** رشحت السير نايجل رودلي لمنصب الرئيس.

١٢- وأيد الترشيح كل من **السيد إواساوا، والسيد سالفيولي، والسيد رودريغيث – ريسشيا، والسيد بن عاشور، والسيد بوزيد، والسيدة موتوك، والسيدة ماجودينا.**

١٣- *انتُخب السير نايجل رودلي رئيساً بالتزكية.*

تولى السير نايجل رودلي رئاسة الجلسة.

١٤- **الرئيس** قال إن اللجنة تواجه عدداً من التحديات وإن على اللجنة أن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع هيئات المعاهدات الأخرى لضمان نجاح عملية تعزيز نظام هيئات المعاهدات، مشيراً إلى أن العمل المتصل بالتعليق العام الجديد على المادة ٩ من العهد سيستغرق وقتاً. وقال إن اللجنة ستُتاح لها، بفضل السيد فلينترمان، ومعهد العدالة العالمي في لاهاي، والتمويل المقدم من حكومة هولندا، فرصة النظر في المسائل التي تواجهها، وذلك في المعتكف الذي سيُنظَّم في الأسبوع التالي. كما ستواصل اللجنة السعي لعقد اجتماعات مع الهيئات الإقليمية.

١٥- وتلبية لدعوة **الرئيس**، وقف الحضور دقيقة صمت تكريماً لذكرى السيد ستيفان هيسل.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٠/٣٥ واستُؤنفت الساعة ١٠/٥٠.

١٦- **السيد سالفيولي** رشح كلاً من السيد بن عاشور، والسيدة واترفال، والسيدة موتوك لمناصب نائب الرئيس، ورشح السيد فلينترمان لمنصب مقرر اللجنة.

١٧- وأيد **السيد إواساوا** و**السيدة شانيه** هذه الترشيحات.

١٨- وأيد **السيد بوزيد**، بدعم من **السيدة ماجودينا**، الترشيحات، ولكنه قال إنه سيرشح السيد فتح الله لأحد مناصب نائب الرئيس في الانتخابات التالية لأعضاء المكتب.

١٩- *السيد بن عاشور والسيدة واترفال والسيدة موتوك انتُخبوا كنواب للرئيس بالتزكية.*

٢٠- *السيد فلينترمان انتُخب كمقرر للجنة.*

٢١- **الرئيس** شكر السيدة كونرز على كلمتها وأكد ضرورة تقوية أواصر التعاون بين هيئات المعاهدات والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

٢٢- **السيد سالفيولي** حثّ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على مواصلة إطلاع هيئات المعاهدات على نواياها. وقال إن المفوضية السامية لحقوق الإنسان كثيراً ما تضع اللجان أمام الأمر الواقع دون إشراكها في عملية صنع القرار.

٢٣- **السيدة كونرز** (رئيسة شعبة الإجراءات الخاصة) اتفقت مع السيد سالفيولي وشجعت جميع الخبراء على المشاركة في الدراسة الاستقصائية بشأن عملية وضع خطط المفوضية.

إقرار جدول الأعمال (CCPR/C/107/1)

٢٤- *أُقرّ جدول الأعمال.*

المسائل التنظيمية ومسائل أخرى، بما في ذلك اعتماد تقرير الفريق العامل لما قبل الدورات المعني بالبلاغات الفردية

٢٥- **السيدة واترفال** (رئيسة - مقررة الفريق العامل المعني بالبلاغات الفردية) قالت إن أعضاء الفريق العامل هم السيد بن عاشور، والسيد بوزيد، والسيد فلينترمان، والسيدة موتوك، والسير نايجل رودلي، والسيد سالفيولي، بالإضافة إليها. وأضافت أن الفريق العامل اجتمع في الفترة من ٥ إلى ٨ آذار/مارس ٢٠١٢ ونظر في ٢١ حالة. وأوصت بأن تعتمد الجلسة العامة ٩ مقررات بعدم المقبولية وبأن تنظر في ١٢ بلاغاً من حيث أسسها الموضوعية.

٢٦- **السيد سالفيولي** أشار إلى المشاكل التي واجهتها الأمانة في تقديم الخدمات على النحو الواجب لاجتماعات الفريق العامل ولاجتماعات فريق عامل آخر عُقدت في الوقت نفسه، وحثّ الأمانة على ضمان قدرتها على تقديم دعم مستمر للفريق العامل في الاجتماعات المقبلة.

٢٧- **الرئيس** قال إن جميع أعضاء الفريق العامل يشاطرون السيد سالفيولي رأيه بشأن تلك المسألة. وأضاف أن تراكم الحالات يمثل مصدر قلق وأن ذلك ناجم عن عدم قدرة الأمانة على صياغة عدد كاف من البلاغات في الوقت المناسب، مما يؤدي إلى تزايد عدد الضحايا وأسرهم الذين ينتظرون فترة أطول لتلقي ردود اللجنة. وأشار إلى أن علاج هذا الوضع يحظى بأولوية عالية.

٢٨- *اعتُمد تقرير الفريق العامل المعني بالبلاغات الفردية.*

انتهت المناقشة المشمولة بهذا المحضر الموجز الساعة ١١/٠٥.